

# الوضع النظامي لعمل شركات الوساطة المالية في السوق المالية السعودية

١٤٣٧  
٧



د. خالد النويصر  
khalid@fkan.com

أسلوب التنفيذ في البورصة ووضع الإجراءات التنفيذية اللازمة لتطبيقه حتى تتمكن شركة الوساطة المالية من استيفاء حقوقها (ضمن الأوراق المالية أو العمولة أو النفقات أو المصاريف) من عملها بسرعة وإجراءات مبسطة.

4- تعزيز الدور الإشرافي والرقابي لهيئة السوق المالية على شركات الوساطة المالية العاملة في سوق الأوراق المالية من خلال إصدار برنامج دوري للتفتيش على هذه الشركات للتأكد من مدى التزامها بأحكام نظام السوق المالية ولوائحها التنفيذية والقرارات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية، إضافة إلى التدقيق على سجلاتها وقبودها وميزانياتها للتعرف على الوضع المالي الحقيقي لهذه الشركات واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق أي شركة تعاني أوضاعاً مالية صعبة.

5- العمل على تطوير مهنة الوساطة المالية في سوق الأوراق المالية من خلال عقد الدورات والندوات وتنظيم البرامج التدريبية لتأهيل الأشخاص المعتمدين لدى شركات الوساطة المالية المرخصة بهدف إكسابهم المهارة والمعرفة اللازمين في التحصيل المالي في سجل الاستثمار في الأوراق المالية.

ولابد من التأكيدين مسؤوليتين رفع الوعي بعمل آليات شركات الوساطة المالية وكيفية تنفيذ أوامر عملائها وإبرام عقود تداول الأوراق المالية باسمها الشخصي لصالحهم وصولاً إلى عملية التسوية التي تجري في مركز إيداع الأوراق المالية، تقع في المقام الأول على هيئة السوق المالية، ولا سيما أن من بين أحد أبرز أهداف نشأتها في الأساس، نشر الوعي الاستثماري في السوق المالي بين جمهور المستثمرين حماية لهم من الممارسات غير النظامية أو التي تتطوي على احتيال أو غش.

الوساطة المالية وواجباتهم تجاهها، بل وقد يرجع ذلك إلى جهلهم بأنواع الأوامر التي يصدرونها لشركة الوساطة المالية.

وفي ضوء دراسة النظام القانوني لعمل شركات الوساطة المالية في السوق المالية السعودية حسب نظام السوق المالية واللوائح التنفيذية الصادرة بمقتضاه، يوجد العديد من المقترحات يمكن إبراز أهمها على النحو التالي:-

1- إضافة نص في نظام السوق المالية أو لوائحها التنفيذية يعطي لشركة الوساطة المالية حق امتياز خاص يخولها حق التتبع والأولوية على الأوراق المالية المشتراة أو على ثمن الأوراق المالية المباعة لتتمكن من استيفاء حقوقها (ضمن الأوراق المالية في حالة الشراء أو العمولة أو النفقات أو المصاريف).

2- إضافة نص في نظام السوق المالية أو لوائحها التنفيذية يقضي بإلزام شركة الوساطة المالية بطلب الغطاء من عملائها قبل تنفيذ أوامرهم في سوق الأوراق المالية بهدف توفير الغطاء القانوني لعمليات السوق وحماية شركات الوساطة المالية من عجز العميل أو امتناعه عن الوفاء بالالتزامات المترتبة عليه.

3- إضافة نص في نظام السوق المالية أو لوائحها التنفيذية يعطي الحق لشركة الوساطة المالية في حالة عجز العميل أو امتناعه عن الوفاء بالتزاماته تجاهها بتسوية الأمر دون اللجوء للقضاء من خلال استخدام

حجم تحديات هذه المرحلة والتزمت بالعمولة وتحرير الاقتصاد، وضمن التوجه نحو مزيد من الانفتاح على العالم وتحديث الأنظمة المالية والاقتصادية فقد كانت هناك ضرورة لإحداث إصلاحات واسعة لإعادة هيكله وتنظيم سوق رأس المال السعودية لنقله إلى مستويات متطورة ضمن أرقى وأحدث المعايير العالمية في هذا المجال، حيث تمت ترجمة هذا التوجه بإصدار نظام السوق المالية ولوائحها التنفيذية بالمرسوم الملكي رقم م / 30 وتاريخ 6 / 2 / 1424 هـ الذي هدف إلى إعادة هيكلة سوق رأس المال الوطني وفقاً للمعايير العالمية والعمل على زيادة الشفافية والإفصاح وتوفير الخدمات المالية الضرورية ورفع سوية الحماية منها تعزيزاً لمبدأ حماية المستثمر وتوفيراً للمناخ الملائم للاستثمار في الأوراق المالية.

وبموجب نظام السوق المالية ولوائحها التنفيذية استحدثت أدوات مالية جديدة لم تكن موجودة من قبل، كما وضع هذا النظام الإطار القانوني والعملية لإيجاد شركات الخدمات المالية المختلفة التي من بينها شركة الخدمات المالية التي تمارس أعمال الوساطة (المستمرة) في الأوراق المالية. ومن دون شك، فإن نظام السوق المالية ولوائحها التنفيذية قد أحدثت نقلة نوعية مهمة بشأن تنظيم عمل الوساطة في الأوراق المالية، إلى جانب أنه جاء تلبية لحاجة الكثيرين من المستثمرين المتعاملين مع شركات الوساطة المالية الذين يغفلون حقوقهم أو أسلوب تعاملهم معها، وكذلك الحاجة شريفة كبيرة من الأفراد الذين يشحنون الخوض في تعاملات البورصة والتعامل مع شركات الوساطة المالية بسبب نقص ثقافتهم الاستثمارية عن الية التعامل في سوق الأوراق المالية وبصفة خاصة حقوقهم والتزامات شركة

أصبح التعامل في سوق الأوراق المالية يشغل اهتمام الكثير ممن يشتغلون فيه سواء كانوا عاملين أو متعاملين أو باحثين في جوانبه المختلفة الإدارية، الاقتصادية أو حتى القانونية. وتزايد الاهتمام بسوق الأوراق المالية بعد أن احتل مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية الحديثة التي تعتمد على نشاطات القطاعين العام والخاص، وذلك على إعتباره أحد المؤسسات الاقتصادية القائمة على جمع المدخرات لتمويل استراتيجية التنمية الاقتصادية للبلاد. ويتم في السوق المالية التداول من خلال وسطاء ماليين متخصصين في أعمال وساطة الأوراق المالية وما يتبعها من خدمات مالية أخرى، ويعد هؤلاء الوسطاء الماليون أحد اللبئات الأساسية التي يقوم عليها بناء سوق الأوراق المالية. إن عولمة أسواق رأس المال والتقدم الكبير الذي حدث على صعيد ثورة الاتصالات والمعلومات وانهيار الحواجز بين الدول أدى إلى بروز تحديات كبيرة أمام دول العالم خاصة النامية منها لإعادة تقييم وترتيب أوضاعها ضمن المعطيات الجديدة، وقد أدركت المملكة

